

## الامين العام المساعد لقطاع الفكر

# أياد خارجية وراء

## برنامج الرئيس أصبح



أكد الشيخ سلطان سعيد البركاني الأمين العام المساعد لن الرئيس علي عبدالله صالح حرصه على متابعة كافة الإشكالات التي تعترض التوجهات الهادفة إلى إنهاء التمرد في بعض مناطق صعدة.. موضحاً أن الإمامة والإماميين لم تعد هاجسا لدى جيل الجمهورية والثورة وقال في سياق حوار أجرته معه «البيان» أن لعتصام بعض المتقاعدين في عدن وما رفعوه من شعارات تمس الوحدة الوطنية يعد دليلاً لا ريب لـ من منطلعت في الاشتراكي بطرف خارجية تهدف إلى زعزعة الأمن والسلام

الاجتماعيين.. وأصر البركاني عن استعداد المؤتمر الشعبي العام بتسليم الحكومة لأحزاب المشترك شريطة تنفيذ برنامج الرئيس.. هذا وتطرق الحوار إلى العديد من القضايا الوطنية المهمة ومنها قضية الإرهاب وقانون حيازة السلاح والفساد.. وإلى نص الحوار..

### اجرى الحوار / عبدالله الحضرمي

طريقاً جديداً في عملية الإرهاب في تقديره تخلصاً عن القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية والمبادئ تغلو منها تماماً وأضرروا باليمن ومواطنيه أكثر مما أضرروا بالولايات المتحدة والعالم الغربي إذا كنا سنقسم الأمور أو نقول كما يدعون أنهم خصوم للولايات المتحدة.

#### نوع جديد

○ هل تتفق مع القائلين أن هناك تسبباً أمنياً.. إشارة إلى أنه تم إبلاغ السلطات المحلية في محافظة مارب قبل وقوع الحادث بأيام؟ ووقع تم الحادث في منطقة يفترض أن تكون محمية؟

– أولاً التليغ بلخظات أو أيام عندما يكون العدو واضحاً.

أما أن يكون مستمراً فمن الصعوبة بمكان الحديث أن بإمكانك أن تقاوم.. ولا تستطيع لو تمثلك من الأمن ما تمثلك أن تمنع المسؤول من أن يكون أول الضحايا هو بنفسه.. أنت تكون قادراً على مواجهة أي شخص يحمل السلاح ويواجه.. أما شخص يريد أن يموت فقد يموت في الخط العام أو في مكان آخرى أو في أي مكان طلالاً لجأ إلى هذه الوسيلة.

واليوم لو افترضنا أن قوات الأمن نحملها جزءاً من المسؤولية.. فهل غداً سنحملها مسؤولية أنها لم تضع أمام كل سيارة سياح عشر سيارات من الجانبين لمنع السيارة المخفخة من التقاطها من وسط خط رئيس أو فرعي أو من أمام منشأة سياحية.. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي الذين يتكلمون إمكانات كبيرة عاجزون عن مواجهة هذا النوع من الأعمال فما بالك ببلد استقل طلالاً تسمح من خلق جيش جرار وإمكانات أمنية كبيرة.. ومع ذلك لا نعفي الأمن وتنتمي أن يكونوا يقطن في المستقبل طلالاً والارهابيون اتجهوا إلى نوع جديد من التعامل نحو هذا المنحنى الخطير فلماذا أن تتغير أدوات الأمن.. وأتبنى ألا يدعونا ذلك إلى رصد إمكانات على حساب التنمية.

#### تعاون مشترك

○ ندخل في موضوع آخر.. الآن مضى عشرة أشهر على الانتخابات المحلية والرئاسية.. بعض الأحزاب تلوح بوعود الرئيس علي عبدالله صالح.. في وقت لم تقل الحكومة إنها أنجزت شيئاً؟

– أولاً قبل دخولي إلى الإجابة دعني أتوجه بالحديث للأخوة القاضين على السياحة في بلادنا ألا يعتقدوا أن مجرد التباكي هو حل للمشكلات، وإنما عليهم أن يبادروا فالحكومة مهمتها أيضاً أن تبادر في دعم أصحاب المنشآت السياحية وتحمل جزء من العبء معهم حتى لا يصيب الضرر المادي أصحاب المنشآت وتظل الحكومة مطالبة باستحقاقات يفترض أن تكون الحكومة شريكة معهم بإعفاؤهم بجزء من بعض الموارد الخاصة بها وبالشراكة التي تجعلهم قادرين على إعادة النشاط.

والجانب الآخر أتمنى على الأخوة في السياحة أن يبادروا هم في استعادة الثقة بدعوة الأصدقاء ومحبي اليمن سواء تحت أية تسمية لنمكتهم من زيارة مختلف المرافق السياحية ونستخدم ذلك إعلامياً حتى نغطي العالم انطباعاً أن هذه المنطقة مثل أية منطقة أخرى تقع فيها أحداث أمنية أرابية وأن هذا لا يعني نهاية الطريق ونهاية العالم.. يفترض أن تبادر نحن في دعوة واستضافة أصدقاءنا ومحبينا لزيارة اليمن.

وأعود إلى الرد على سؤالك.. فإذا كان هم الأحزاب هو أن تحسب الليالي والساعات فهي مخطئة لأن قضية تنفيذ البرامج تتطلب تعاوناً مشتركاً من الجميع.. لما لا تعتبر برنامج الرئيس هدفنا جميعاً ونتجه جميعاً إلى تحقيقه بغض النظر عن القول إن ما ساختم به الإجابة هو نوع من التبرير بأن هناك أزمات حدثت ربما كان لها دور في عملية تأجيل كثير من النقاط أو عدم تنفيذها بشكل كامل.. بالرغم من

مرور هذا الزمن من قيام الثورة فموضوع الإمامة لم تعد هاجساً والجيل الذي نشأ جمهورياً لم يعد لديه أي ولاء لحكم أنهى، وإذا كان هناك قصور بأن الإمامة لازالت إلى اليوم محل قبول فربما العقيدة الوطنية والتربية الوطنية- المسؤلة عنها الحكومة بالدرجة الأولى- ناقصة وليس هناك ما يدعوا الحكومة لأن ترعها طلالاً هي التي تتحمل هذه المسؤولية- فالفرق بين أن تنهم وبين أن نعالج كبير جداً ثم أن موضوع الهاشميين هم جزء من النسيج الوطني وهم رجال شاركوا في ثورة سبتمبر وقادوا الحكم وهم موجودون في السلطة.. عندما خلط لدى البعض بالاعتقاد أنهم مهمشون فيما لو استقرت الخارطة ستجد كل الناس موجودين داخل السلطة ليس الهاشميين فقط وإنما حتى الأحزاب التي ترفع الشعار اليوم بأنها مقتصرة.. هل المنتمون للحزب الاشتراكي أو الإصلاح أو البعث أو الناصريين غير موجودين في السلطة.. هم موجودون فقط

أنتا في المؤتمر مميّزون أنتا (نلعن) حتى على مساوئي هذا أو ذاك ولاستطيع أن نقسم المجتمع لأن آثار ذلك ستكون خطيرة جداً فلا نريد أن نطلق التسميات.. وكنت أتمنى وساكون أول من يفعل ذلك بأن حتى حكاية انفصاليين لاريدوها لأنها تمس بالجانب الوطني الذي نحرص أن يكون كتلة واحدة وأن يكون همه بناء وطن خال من العقد خال من التشوهات والضغائن والتقسيمات التي ما أنزل لها بها من سلطان نحن أبناء اليوم ونحاسب عليه.

#### المؤتمر بريء

○ هناك صحف أنشئت لإحداث هذا الشرح، المؤتمر منهم بتبويله؟..

– بالنسبة للمؤتمر لديه صحيفة كحزب ولدى الحكومة صحف رسمية كحكومة إنما هناك صحف بالأجر اليومي ما أسهل الحصول عليها وما أسهل المتبرعين من أجل الحصول على لقمة عيشهم ومن يقولون حتى ولو كان على حساب الوطن.. وأرجو ألا نحاسب نحن في المؤتمر ولا في الحكومة على سيئات هؤلاء الذين لو لم يكونوا سيئين لما اختاروا تقسيم الوطن وتمزيقه أو خلق مثل هذه الغرائز والنزعات.

#### آفة الارهاب

○ فيما يتعلق بالإرهاب ماهو تحليلكم كحزب حاكم لعودة هذه الآفة؟..

– أولاً قضية الإرهاب هي آفة يعيشها العالم أجمع واليمن جزء من العالم ولا يمكن أن تكون معزولة عن محيطها أو عن العالم، إنما الأمر الحزن والمؤسف المنحنى الذي وصلنا إليه بعد تعجير مارب الأخير.. لأن قضية الارهاب في بلادنا أخذ منحنى خطير جداً ولم يكن الهدف نظام بعينه وإنما وطن بأكمله كحادثة تؤثر على سمعة البلد وعلى توجيه الموارد العامة نحو مكافحة الارهاب.. وتنتزع من أفواه كل الناس ومن لقمة عيشهم الكثير لمواجهة الارهاب أولاً من خلال الانفاق على مكافحته أو الاضافات على أسعار السلع وعلى التأمين وغيرها من القضايا التي تمس كل بيت وكل مواطن.. مثل هذا التصرف لا يعني حكومة كما أشرت في السابق وإنما سينعكس على كل مواطن وعلى دخله وأمنه واستقراره وتعليمه وصحته.. هؤلاء الارهابيين لا يحاربون الولايات المتحدة أو حلفاءها الغربيين.. وما يصنعونه هم يصنعونه بوطنهم إن كانوا يمتين وإن كانوا عرباً فهم يصنعونه بوطن لا يستحق أن يكون لا يمكن أن يكون مسئولاً عن جزء من الشعب ومن يصنفهم في أي إطار آخر هم في موقع الخصوم أو ليس مسئولاً عنهم.. هو مسئول عن كل الناس وعن كل اليمنيين ثم أن قضية الإمامة الإماميين أو الهاشميين بعد

– دعنا نتحدث عن المقيمين في الخارج بالنسبة للعائدين كان يفترض أن يكون لهم موقف لأن قضية الأوطان ليست مسئولية حزب حاكم أو هذا الطرف أو ذاك وإنما هي مسئولية كل الناس وعندما يكون الأمر منطقياً والحق مستحق هي مسئوليتنا جميعاً وعندما يكون الطلب خارج نطاق الموضوعية يفترض أن نقول جميعاً لا.. لانشير أو ندفع باتجاه التصعيد.

○ الدكتور عبدالكريم الإرياني أشار إلى أن المؤتمر اقلية في لجنة صعدة.. هل هناك ربط بين اقلية المعارضة وبطء التوصل إلى حل ناجح؟

– ربما أفسر كلام الدكتور عبدالكريم بغير ماذهبت إليه، ربما قصد الدكتور أن المعارضة من المؤتمر اقلية وهاهي المعارضة ستكون الشاهد لو أن هناك من جانب الحكومة أي محاولات للمحاولة أو لعدم التنفيذ ولايقصد غير ذلك والموجودون في اللجنة حتى هذه اللحظة ليسوا موضع الشك اعتقد أنهم يعملون كفريق واحد حتى لو كان هناك بعض التمنيات الغيبية بأن تستمر هذه القضية لكن دعنا نأخذ الأمور بالظاهر والله متسولي



## يجب أن يكون امتلاك السلاح حقاً منظماً وليس فوضوياً

السراثر فلا نسقط اعتقاداتنا طلالاً والأمر يسير بشكل طبيعي..

#### ليست مسؤولية المؤتمر

○ بعد أن تضع الحرب أوزارها فيما يتعلق بحرب صعدة ماهي المعالجات الاجتماعية والثقافية للنخض من الترسبات التي بالنسج الوطني؟.. الآن هناك قرن سلالي إمامي هاشمي.. الخ؟

– أولاً طلال السؤال يقال فالمسؤولية ليست مسئولية المؤتمر ولكنها مسئولية من أصيبوا بهذا الوهم لأن المؤتمر كحزب والسلطة معه اليوم لا يمكن أن يكون مسئولاً عن جزء من الشعب ومن يصنفهم في أي إطار آخر هم في موقع الخصوم أو ليس مسئولاً عنهم.. هو مسئول عن كل الناس وعن كل اليمنيين ثم أن قضية الإمامة الإماميين أو الهاشميين بعد

هناك من ظلم بالتقاعد قبل أن يصل إليه، ان يسلك الطرق المشروعة وان يطلب مطالبة موضوعية وان يترك اللجوء إلى التمترس والاستهتار بهيبة الدولة.

#### لم نفعّل

○ لكنهم لجأوا إلى هذا التصرف بعد أن استنفذوا كل أوراق المطالبة الاعتيادية؟

– هم يقولون ذلك ونحن كمؤسسات مثلية بالنواب أو الحكومة لم تغفل في يوم من الأيام عن معالجة مثل هذه المشكلة بالرغم أن المطالبات كانت محصورة ولم تات عبر هذه المؤسسات بشكل جدي وكان يفترض أن الحلول التي وصلت إليها الحكومة في السابق والقرارات بصورتها الأخيرة أن تكون محل احترام.. هل مطلوب من الحكومة أن تاتي بحلول خلافاً للقانون.. وهل من المعقول أو المنطقي أن يعطى وضع خاص لهؤلاء المتقاعدين على بقية المتقاعدين الآخرين في القوات المسلحة والأمن والقطاع المدني؟ إذا كانوا يرغبون بالعودة إلى القوات المسلحة بالرغم من وصولهم إلى أحد الأجلين فذلك أمر غير منطقي لأنه لا يوجد جيش ولا قطاع مدني في العالم يعمل حتى يتجاوز القانون والحدود المتعارف عليها.

#### قميص عثمان

○ معنى هذا أن الحكومة تجاوزت القانون حتى تتحاشى وقوع مشكلة؟

– كانت حريصة ألا يرفع هؤلاء قميص عثمان وكما يقال «مطلب حق أريد به باطل» وأرادت أن تقنع الرأي العام بأن هؤلاء ليست مشكلتهم بالجانب المالي الخاص بالتقاعد وإنما هناك أصابع تحرك هذه الجماعة الصغيرة وهناك رغبة أخرى غير ماهو ملعن.. الحكومة كانت مضطرة أمام الرأي العام بالدرجة الأولى وأمام العالم الخارجي بالدرجة الثانية بأن تقول إذا كان الطلب مرتبطاً بالتقاعد فيها نحن سنكون مسئولين عن تطبيق ما كان يفترض أن يطبق في مراحل لاحقة بحيث توصل الناس إلى القناعات التي عبروا عنها اليوم بأن هؤلاء لهم أهداف أخرى غير أهداف التقاعد وأن مشاركتهم قيادات حزبية فيما سمونه اعتصاماً تدل على أن هناك أصابع من الداخل والخارج تحرك هذه المجموعة..

#### غير مقبول

○ من تقصّد؟

– واضح أن هناك منظمات في الحزب الاشتراكي شاركت في العملية وقيادة منظمات في عدن ومحافظات أخرى هذا يدل ان الأخوة في الحزب الاشتراكي يريدون من خلال هذا الشعار المرفوع تحريك قضايا أخرى لأن قضية الوحدة إذا كان الطلب اليوم ان نعيد النظر فيها أو نصححها أو نلغيها بعد هذه السنوات وبعد أن رسخت رسوخاً كاملاً.. هل تفكر هذه الأحزاب أو هذا الحزب بالذات أن قضية الانفصال في ٩٤م والتي لم تتحقق نجحها اليوم من جديد برفع شعارات جديدة.. قضية الوحدة ليست قضية أخذ ورد بمجرد أن يعتصم ألف أو ألفان أو ثلاثة هذه قضايا وطن.. الاجتزاء من هذا الوطن غير مقبول ولا يمكن التعامل معه.

#### الانفصاليون هم السبب

○ لو توضح لنا من تقصّد بالخارج؟..

– لاستيق الأحداث ولاعتقد أنك كإعلاميين ومواطنين في الجمهورية اليمنية لم تدركو اليوم من خلال الشعارات التي رفعت من هو المقصود بالأصابع التي تحرك.. كانوا واضحين في كثير مما طرح لأن من قادوا الانفصال في السابق هم وراء التحركات الحالية.

#### ليسوا موضع شك

○ بما فيهم العائدون؟

– أولاً في موضوع صعدة اعتقد أن القيادة السياسية عالجت الموضوع بشكل عام ومنطقي وبما يحرص على إزالة كل التوترات وبمتابعتنا للفريق المكلف، فهو يمارس مهامه بشكل طبيعي وقضية الثقة هي بحاجة فعلاً إلى ثقة لأنه إذا تأخروا قليلاً عن الموعد المحدد فربما عامل الثقة يتزعزع ولكن نقول اعمال اللجنة تسير بشكل جيد.

○ هل صحيح كما يتردد في بعض الصحف أن هناك داخل المؤسسة العسكرية أو داخل البولة من يريدون اضرار هذه الفتنة مجدداً؟

– كل الأطراف أصبحت تريد الانتهاء من المشكلة، وهناك لجنة من النواب والشورى وقيادة المعارضة ممثلة برؤساء كلها ولو كان هناك شيء من هذا القبول لكانوا هم أول الناس الذين سيغادرون المنطقة ولن يستمروا في أداء المهمة.. ولو حدث شيء بعد الاتفاق فبالأكيد مرده إلى أن بعض الأفراد هنا أو هناك قد لا تكون وصلتهم المعلومات حول هذا الاتفاق وقد يكون لدى البعض بعض المخاوف لكن اعتقد طلالاً هم مستمرون الآن والمؤشرات ايجابية وقد قطعوا شوطاً كبيراً فمصحلة الجميع انتهاء هذه البؤرة، ورئيس الدولة يعمل ليل نهار على متابعة هذا الموضوع ويحرص على تجاوز مثل هذه الاشكاليات.. لأن السلم الاجتماعي والأمن والسلام والتوجه إلى التنمية هو الخيار الأفضل ولا اعتقد أن أية حكومة أو قوات مسلحة تحرص على أن يكون أمامها بؤر للاستنزاف والقتال..

#### عنصر خارجية

○ لماذا تقاوم موضوع المتقاعدين؟

– اعتقد أن قرارات مجلس الوزراء عالجت المشكلة بالرغم من أنه لا توجد مشكلة حقيقية تجعل كل هذا الضجيج والمطالبات ذات منطق يجعل الطرف الآخر ضعيفاً أمامه أو أنه هو الذي ارتكب الخطأ ولعل ماحدث يوم السبت أمر في تقديري لايسر ولايندرج في إطار متقاعدين ومطالبة من هذا القبول لأن مجموع الشعارات التي رفعت.. أولاً إذا ما أخذت التوقيت للاعتصام.. هذا اليوم يدل على عدم حسن النية ثم أن الشعارات التي رفعت كانت واضحة وهناك أصابع كانت تحرك هذه القضية، في الداخل أو في الخارج ونحن لانشل، إلا أن هناك من يستهدف اليمن وإبقائها في إطار الصراعات أو المشاكل لكن ماحدث يجعلنا نعتقد جازمين ان من يفكر بالتفكير الذي سار عليه الأمر في تلك المظاهر ورفع الشعارات غير المنطقية والتحدى للسلطات واستخدام وسائل غير منطقية دونما التفات إلى قرارات مجلس الوزراء التي عالجت المشكلة وإلى قرارات رئيس الجمهورية التي تجاوزت بعضها القانون بإعادة جزء كبير وربما الغالبية من المتقاعدين للعمل في السلك العسكري.

ولنا أن نسال إذا كان التقاعد فيه خطأ لهؤلاء فماداً عن التقاعد للمدنيين في الجمهورية ككل.. هل حرام أن يتم التقاعد داخل القوات المسلحة وحلال أن يسري التقاعد في القطاع المدني؟ لو أن هناك ظلماً كان المتقاعدون في كل الاتجاهات سواء العسكريين أو المدنيين سيرفعون نفس الشعارات.. الحكومة تطبق قانوناً أصدره مجلس النواب ممثل الشعب ونوقش مناقشة جادة وموضوعية وروعي فيه كل الظروف، ومع ذلك الحكومة في قراراتها الأخير رفعت مستحققات المتقاعدين.. كان سيطبق على فترات فرغت الحكومة حتى ما يصل إلى الفترة الأخيرة وليس ما يتوأكب مع روح القانون لمصلحة هؤلاء.. ونحن نقدر ألا يكون هناك مظلوم في موضوع التقاعد وكان يمكن أنه إذا كان